

مصطلح "حيث إن" في تسبيب الأحكام القضائية

THE «ATTENDU QUE» IN THE MOTIVATION OF JUDICIAL JUDGMENTS

عافر تسعديت أمال¹، لمطاعي صبيحة²¹كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، t.affer@univ-alger.dz²كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، lemtaisabiha.fac@gmail.com

تاريخ النشر: جوان/2024

تاريخ القبول: 2024/06/27

تاريخ الإرسال: 2024/05/26

المخلص:

دأب القضاة على توظيف عبارة "حيث إن" بشكل مطرد ومنتظم في صياغة أحكامهم وبنائها بأسلوب معين، إذ تبدأ بها كل فقرة من فقرات أسباب الحكم ضمانا للتسلسل المنطقي وانسجام في الأفكار، منه أنت تسمية حيثيات الحكم للدلالة على أسبابه (تسبيبه). وتعتبر عبارة "حيث إن" رمز في الأحكام القضائية غير أنها أسالت الكثير من الحبر ولاسيما في الفقه الفرنسي، إذ بين الواقع أن استخداما في صياغة الحكم أو القرار يستعصي معه على المتقاضين والمتلقي فهمه، وهو ما استدعى التوجه نحو التحديث والتجديد في عرض الأحكام والقرارات والتغيير في أسلوب صياغتها حتى تكون مفهومة من الكافة.

الكلمات المفتاحية: حيثيات، حيث إن، تسبيب، أسباب، وقائع، قانون، حكم، قرار.

Abstract :

Judges have always and regularly used the phrase « attendu que » in the formulation and construction of their decisions with a specific style, each paragraph of the reasons for the decision beginning with this phrase to ensure the logical sequence and harmonization of the ideas. From this phrase comes "the expectations" which indicate the reasons for the decision (motivation). The phrase "whereas" is a symbol in judicial decisions, and it has caused a lot of ink to flow, particularly in French doctrine; Reality has shown that its use in the formulation of a judgment or ruling makes it incomprehensible to litigants. And by the audience, for whom it became clear the need to move towards a new style of presentation of decisions to ensure their readability and understanding by the entire audience.

Key words : motivation, Attendu que, reasons, facts, Law, Jugement, Arrêt.

مقدمة

تؤسس الأحكام الصادرة عن القضاء على الجوانب التي أثارها الأطراف المتنازعة في الدعوى القضائية من وقائع وطلبات ودفع ودفاع أثناء المناقشات والمرافعات، وتعرض في شكل معيّن متضمنة البيانات المنصوص عليها قانوناً لاستيفاء الشكل القانوني (الديباجة، الوقائع التسبب والمنطوق).

فجزئية التسبب في الحكم تتضمن الأسباب الواقعية والقانونية التي بني عليها الحكم بعد قيام القاضي بالعديد من العمليات الذهنية المنطقية للوصول إلى تطبيق القاعدة القانونية الصحيحة على واقع الدعوى المطروحة عليه، حتى يأتي الحكم صحيحاً مسبباً واضحاً نافياً للجهالة بعيداً عن العيوب التي قد تشوبه فتعرضه للنقض والبطالان.

كما يحرص القضاة على حسن صياغة تسبيب أحكامهم بلغة سليمة نحواً وصرفاً واصطلاحاً وعلى التناسق والانسجام والتسلسل في الأفكار بشكل منطقي، تجنباً لكل غموض أو تأويل، إذ يمكن لعبارة واحدة أن تجعل من الحكم غير مفهوم، أبعد من ذلك قد يقتضي الأمر اللجوء إلى إصلاحات وتعديلات لإعادة النظر في الأسلوب المعتمد في عرض الأحكام.

وفي هذا السياق، فإن كل من يطلع على الأحكام القضائية تصادفه كثرة استخدام وبشكل تلقائي عبارة "حيث إن" المستلهمة من عبارة «Attenduque» المعتمدة في الأحكام الفرنسية في بداية فقرات أسبابها الحكم، ومنه أطلق على أسباب الحكم "حيثيات الحكم"، غير أن توظيف هذه العبارة طالته تغييرات، وبالأخص في الأحكام والقرارات الفرنسية التي تعتبر النموذج الأصلي archetype لهذا التوظيف.

ومن هذا المنطلق، فإن الغرض من هذا البحث تسليط الضوء على هذه العبارة اللصيقة بالتسبيب لمعرفة مدى الأهمية من توظيفها في صياغة تسبيب الأحكام، فهل عبارة "حيث إن" ملزمة ينبغي توظيفها في ورقة الحكم أم هي مجرد موروثة اعتاد القضاة اعتمادها حان وقت هجرها لمواكبة التطور الفكري؟

وللإجابة على هذا الطرحتم تقسيم البحث إلى مبحثين، يتعلّق المبحث الأول بالإطار المفاهيمي للحيثيات وهو بدوره قسّم إلى مطلبين، تم التطرق في المطلب الأول إلى المقصود بحيثيات الحكم، وفي المطلب الثاني إلى المقصود بتسبيب الحكم، ويتعلّق المبحث الثاني بعلاقة توظيف عبارة "حيث إن" بأسلوب التسبب قسّم إلى مطلبين، تم التطرق في المطلب الأول إلى توظيف عبارة "حيث إن" في الأسلوب الكلاسيكي والأسلوب الحديث وفي المطلب الثاني إلى التخلي التام عن عبارة "حيث إن" في قرارات القضاء الأعلى الفرنسي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحيثيات

قبل التوسع في الموضوع، فإن الأمر يتطلب الوقوف أولاً عند المقصود بالحيثيات لمعرفة معناها في اللغة بشكل عام وفي الاصطلاح القضائي بشكل خاص في المطلب الأول وأيضاً لمعرفة المقصود بالتسبيب في المطلب الثاني.

المطلب الأول: المقصود بالحيثيات

كثيراً ما تستعمل "الحيثيات" في الخطاب القضائي للدلالة على أسباب الحكم، غير أن لهذه الكلمة مصدر واستخدامات مختلفة، ولذلك فإنه لمن الأهمية بمكان التعرف على مصدرها ومواطن استخدامها من خلال الفرع الأول المخصص للدلالة اللغوية للحيثيات، والفرع الثاني المخصص للدلالة الاصطلاحية القانونية للحيثيات.

الفرع الأول: الدلالة اللغوية للحيثيات

الحيثيات في اللغة هي جمع حِيثِيَّة وهي منحوتة من لفظ "حيث" الذي يستعمل لعدة أغراض، ويحمل عدة معاني، فيدلّ على الفعل على نحو حَيْثُ كقول حَيْثُ فلان على الشيء أي حثّه، ويكون ظرف مكان يبنى على الضم ويضاف إلى الجمل²، وهو مبهم يوضّحه ما بعده، ورد في قوله تعالى "وامضوا حيث تؤمرون"، "وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره"³ للدلالة على الوضع.

ويمكن أنيسبق لفظ "حيث" بعض حروف الجر فيكون إسماً مبنياً على الضم في محل جر، كما يكون مضافاً إلى جملة فعلية طبقاً لقوله تعالى "سنستدرجهم من حيث لا يعلمون"⁴، وقوله "ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام"⁵.

غير أنه في لغة القضاء يقتصر استعمال "حيث" المبنية في محل جر بعد الحرف "من" والحرف "باء" أي "من حيث" و"بحيث"⁶، وحين يلي لفظ "حيث" حرف "إن" يعطينا بإتصالهما عبارة "حيث إن" بكسر الهمزة، تستخدم مجازاً للتعبير عن المكان المعنوي⁷، درج القضاء على استخدامها في بداية فقرات الحكم المتتالية.

وتستعمل عبارة "ومن حيث إنه" للتفصيل كالقول "ومن حيث إنه عن الشكل..." أو للفت الانتباه إلى فكرة أو سبب جديد، أو للشرط إذا اتصلت بها "ما" فيطلق عليها حيث الشرطية⁸.

وتقابل عبارة "حيث إن" باللغة الفرنسية عبارة «Attendu que» وهي عبارة قديمة لا توظف في اللغة المحكية ولا حتى في لغة الكتابة المتقنة، أصولها لاتينية «Attendere» تعني الانتباه والإهتمام، غير منتمة للغة القانون المتخصصة، وليست تقنية، صُنّفت في قواعد اللغة قديماً في قائمة العبارات السببية تستعمل في معنى «étant donné» التي تقابلها بالعربية "بما أن" و"باعتبار أن"⁹.

وللعبارة طابع خاص يتمثل في الندرة والجدية، وتستخدم للربط، فهي رابط تبريري¹⁰ حاجي «Connecteur argumentatif» وظيفته التوضيح والإقناع. والروابط بشكل عام هي عناصر تربط بين

اقتراحات أو مجموعة من المقترحات، تساهم في بناء النص بتسجيل علاقات استدلال منطقي بين المقترحات أو بين النتائج التي تكونها¹¹.

والحيثيات هي الاعتبارات والأسباب كما تدل على وجهة نظر¹²، فاستخدام أهل العلم المتأخرين لظرف "حيث" مفاده التعليل والتسبيب، وينحت¹³ منه إسم حيثيات الحكم، وأكسب استخدام "حيث إن" في المكان المعنوي صفة التعليل، وهي ليست بصفة أصلية غير أنها تشبه المكان المعنوي، والتي في معناها "وبما أن" أو "ولما كان"¹⁴.

الفرع الثاني: الدلالة الإصطلاحية للحيثيات في القضاء

الحيثيات هي العناصر المرجعية التي يبنى على أساسها الحكم، وهي التي تكون الجزء المهم منه، والحيثيات مأخوذة من الصيغة التي تبدأ بـ "حيث إن"، وهي سلسلة من العناصر التي تعرض القضية، وتدلّ "الحيثية" على نقطة الواقع أو القانون وفي بعض الأحيان على الإجراءات¹⁵.

كما عرفت على أنها "الأسباب التي استندت إليها المحكمة في قرارها سواء كانت أساسية واقعية أو قانونية فيجب ذكرها في نسخة الحكم الأصلية. وإن البحث عن حيثيات الحكم يكون عادة بالرجوع إلى عبارة "وحيث إن..."¹⁶.

والحيثيات هي المسببات التي تؤدي إلى ارتكاز مضامين الأحكام عليها قبل نفاذها باعتبارها دعما ماديا ومعنويا لها، تدلّ عليها عبارة "حيث إن" في نص الحكم لتقييد المعنى وبيان ما قام به القاضي من تدقيق البحث وإمعان النظر قبل الفصل في النزاع المطروح عليه.

يعتمد القضاء الجزائري على غرار القضاء المقارن ولاسيما المصري والمغربي، عبارة "حيث إن" تأثرا بالبناء اللغوي للأحكام القضائية الفرنسية التي توظف فيها عبارة «Attendu que» في المواد المدنية والتجارية والجنائية، وعبارة «Considérant que» في المادة الإدارية¹⁷.

المطلب الثاني: المقصود بتسبيب الحكم

بما أن الحيثيات تدل على أسباب الحكم أي تسبيبه، فإن الأمر يتطلب معرفة المقصود بتسبيب الحكم الذي توظف في صياغته عبارة "حيث إن".

الفرع الأول: التسبيب

التسبيب في اللغة وكلام العرب مأخوذ من السبب وهو ما يتوصل به إلى شيء غيره، ومنه سمي الحبل سببا لأنه يتوصل به إلى شيء آخر¹⁸، وعند رجال الفقه والقضاء، التسبيب هو احتواء الحكم على الأسباب الواقعية والقانونية الضرورية والكافية التي تبرر صدره¹⁹، وهو "ذكر الأسباب والعلل التي أدت إلى قناعة القاضي بما حكم"²⁰، كما عرفت على أنه "بيان الأدلة الواقعية والأسانيد القانونية التي أخذت بها المحكمة، وأقامت عليها قضاءها واقتنعت بها ودفعتها أن تصدر الحكم على النحو الذي أصدرته"²¹.

ويقصد بالأسباب الواقعية التأكيدات والإثباتات التي تتصل بالواقع في ماديّاته وفيما يتعلق بوجود الواقعة أو عدم وجودها وإسنادها إلى القانون، فهي بيان الوقائع والأدلة التي قام عليها الحكم.

ويقصد بالأسباب القانونية خضوع الواقعة الثابتة للقانون بعد تكييفها التكييف القانوني الذي ينطبق عليها، تتضمن المعنى العام المجرد للقاعدة القانونية وعلى العنصر الخاص المحدد الفردي للواقعة، وبمعنى آخر هي القاعدة القانونية أو المبدأ القانوني الذي صدر الحكم استناداً إليه²².

فعملية التسبیب تتحقق من خلال إلمام القاضي بالوقائع المطروحة عليه من الخصوم في الدعوى القضائية وفق قواعد وطرق الإثبات المقررة قانوناً، واختيار المنتج منها، ليتم إضفاء الوصف القانوني الصحيح عليها بتكييفها قانونياً صحيحاً حتى تطبق القاعدة القانونية الواجبة التطبيق²³.

والتسبیب هو تبرير النتيجة التي توصل إليها الحكم، الذي يعتمد على المنطق السليم وعلى أحكام القانون²⁴، فهو العملية العقلية التي وصل بها القاضي إلى النتيجة، وهو "الصيغة الفنية التي تؤدي بالقاضي إلى التعبير عن المضمون الحقيقي لما توصل إليه من نتائج"، ومنه فالتسبیب إجراء ونتيجة في ذات الوقت²⁵.

والتسبیب هو التزام قانوني نصت عليه معظم الدساتير²⁶ والقوانين الإجرائية المقارنة²⁷ والمدونات الأخلاقية لمهنة القضاة²⁸، ويعتبر في مفهوم الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مظهر من مظاهر المحاكمة العادلة بمقتضى المادة 1/6.

وقاعدة الالتزام بالتسبیب ذات نطاق عام تنطبق على جميع الأحكام الصادرة عن قضاء الموضوع وقضاء النقض.

الفرع الثاني: أهمية التسبیب

لا يختلف إثنان حول أهمية التسبیب التي تتجلى في أهدافه ووظائفه وفوائده، ولا يسعنا في هذا المقام الاستفاضة والتفصيل في هذه النقطة، لذا سنكتفي بعرض بعض المواطن التي تظهر فيها هذه الأهمية.

فالغرض من التسبیب هو إلزام للقاضي بالاستدلال القانوني بمواجهة القانون بالواقع من خلال إعمال المنطق القضائي لبناء حكمه.

والقاضي حين يسبب، فهو يقوم بتوضيح وتبرير حكمه (منطوقه)، ويضعه في حركية اتجاه الأطراف والقضاء الأعلى للرقابة عليه.

ويعتبر السبیب وسيلة غير مباشرة لتحقيق حقوق الدفاع، وبيان أنه قد تم احترامها في الحكم²⁹، وحق الدفاع يحمي المتقاضي من خلال الرقابة على نشاط القضاة، يضمن لهدراسة ادعاءاته ووسائله بكل جدية، فهو الوسيلة الوحيدة للتأكد من أن القاضي أسس اقتناعه على الوقائع الثابتة التي قدمها الخصوم وتجادلوا فيها، وبذلك يبعد التسبیب عن القاضي مظنة التحكم والشبهات حول قضاؤه ويدخل الاطمئنان في نفوس المتقاضين ويجلب الثقة في القاضي واحترامه، كما يضمن له الحماية من أي إكراه أو ضغط يقع عليه.

وللتسبيب طابع بيداغوجي إذ يسمح للمتقاضين فهم استدلال القاضي في بناء حكمه، وهو وسيلة في متناولهم لتقدير فرص النجاح في حالة الطعن.

والتسبيب الجيد يمكن ويسهل على القضاء الأعلى ممارسة وظيفته الرقابية على الأحكام والسهر على تطبيق صحيح القانون.

كما أن السبب يكسب منطق الحكم الحجية ويضمن تنفيذ الحكم تنفيذا سليما لأن الدقة في عرض الأسباب تساهم لا محالة في التقليل من النزاعات المتعلقة بالتنفيذ³⁰.

والتسبيب وسيلة إقناع على المستوى المحلي وعلى نطاق أوسع، ولاسيما تسبيب قرارات هيئات النقض، فالقاضي لا يبحث عن إقناع الأطراف والقضاة فحسب بل تسبيبه موجه لجمهور واسع "المتلقي" « Auditoire universel » بتبرير موضوعي يفهمه الجميع.

والتسبيب ضمان من ضمانات تحقيق الأمن القضائي بتوفير المتطلبات الضرورية التي تكفل للقضاء القيام بمهمته على الوجه المطلوب³¹، وهو المؤشر الدال على نوعية الأحكام وجودتها، كما أنه مادة خصبة للبحث العلمي، يساهم في نشر الثقافة القانونية المتخصصة وفي إثراء الفكر القانوني وتقديره وتطور التشريع وتحديثه³².

الفرع الثالث: مقتضيات التسبيب

يتحقق الغرض من الالتزام بالتسبيب حين تأتي الأسباب حاملة التبرير الكافي، فعلى القاضي أن يحترم جملة من الشروط حتى لا يتعرض حكمه للنقض والبطالان.

أولا- الوجود

إن إضفاء صبغة العدالة على الأحكام وثيقة الارتباط بوجود التسبيب وبانعدامه تتعدم شرعيتها وقانونيتها، والقاضي يلتزم بتضمين ورقة الحكم الأسباب الواقعية والقانونية التي حملته على اتخاذ قراره، ويجب أن يكون التسبيب ذاتي مستمد من وقائع الدعوى وأدلتها فلا يجوز أن يكون مخالفا لما هو ثابت أو بناءه على عناصر أو أدلة لم تطرح في الخصومة ولم يناقشها الخصوم.

ثانيا - الكفاية

يجب أن يكون التسبيب كافيا لتبرير الحكم، ويتجلى التسبيب الكافي من خلال الأسباب الواقعية حيث يردّ القاضي بأسباب سائغة وشفافية على كل الطلبات المنتجة في الدعوى وأدلة ثبوتها، فالقاضي يقدم العناصر التي تبين كيف قام بتطبيق القانون الواجب التطبيق على نحو كاف³³، فيستوجب ألا يأتي رده بأسباب غامضة لا يمكن من خلالها معرفة تلك التي قادته إلى اتخاذ قراره، أو بأسباب مجملة سطحية أو ظنيّة لا يتطابق فيها الرد مع الوسائل أو بأسباب افتراضية غير موجودة في الوقائع تزرع الشك حول وجودها.

ثالثاً - المنطقية

التسبيب الصحيح هو الذي يكون منطقي يعتمد على المنطق القضائي لا تتناقض الأسباب فيما بينها ولا يتناقض التسبيب مع ومنطوق الحكم أي سلامة الاستدلال (منطقية التسبيب).

ويحترم القاضي في تسبيبه:

رابعا - الواقعية

على القاضي الالتزام بالواقعية، بمطابقة التسبيب لواقع الحال، دون تضخيم أو تقليل من شأن الأحداث دون موجب.

رابعا - التسلسل

على القاضي أن يحترم الترابطية في الأسباب حتى يأخذ بعضها ببعض فيأخذ السبب اللاحق بآخر السبب السابق مقدما الأقوى فالأقوى والأهم فالمهم، وتقديم الأسباب الواقعية على القانونية، وتقديم الأسباب على الحكم³⁴.

خامسا - الاعتناء بصياغة الحكم لضمان الوضوح

يعتمد القاضي في صياغة أحكامه على أسلوب يمكن للمتقاضين من خلاله فهم على أي أساس تمّ الرد على الطلبات سواء بالقبول أو بالرفض، ومن ثمّ فإنّ الأسلوب الذي تصاغ به الأحكام له دور في جعلها واضحة مفهومة ومقروءة.

لذلك، فإن من مقتضيات التسبيب توخي الدقة والوضوح باستخدام الكلمات والعبارات المناسبة الدالة على الفكرة المقصودة، وتجنب ما هو مهجور أو مبتكر أو فضفاض أو معقّد، والالتزام بالإيجاز دون إسهاب أو انقباض في الفكرة، والالتزام أيضا بوحدة الأسلوب في التعبير والصياغة³⁵.

وسلامة اللغة هي من العوامل المساعدة على فهم المنطق القانوني والقضائي الصحيح لأسباب الحكم، وباللغة ينتقل يقين القاضي من الاقتناع الداخلي إلى الفكر المحسوس يمكن إدراكه والوقوف عليه والاهتداء إلى صياغة حيثيات الحكم في صورة سليمة³⁶، فإذا ما استقام الفكر وجب التعبير عنه بلغة صحيحة، إذ من الوارد أن يلغى الحكم لعيب في الصياغة لأن محرّره عجز عن عرض رأيه الذي توصل إليه بشكل مقنع على الرغم من صحّته.

ولغة القضاء هي لغة اختصاص، تعتمد مصطلحات محددة ومميزة، تخدم هدفا لغويا محددا بأسلوب وظيفي، من سماتها أنها خاصة ومهنية وفنية وحيوية وعلمية.

وعلى أساس أن لغة القضاء تعبّر عن حقائق طبيعية واجتماعية وأفعال محظورة وجزاءاتها، فهي لا تقوم على قواعد عامة مطلقة لصياغة الأحكام بل يتم اعتماد في هذه الصياغة الحس السليم والثقافة القانونية واللغوية لكل قاض، فإلى جانب خصوصية لغة القضاء فهي تتسم أيضا بالنسبية على عكس اللغة التشريعية التي تتسم بالعمومية والتجريد، لذا يحرص القاضي أثناء تسبيب حكمه على حسن الصياغة³⁷.

المبحث الثاني: علاقة توظيف عبارة "حيث إن" بأسلوب التسبيب

عرف التسبيب عدة محطات تاريخية حتى وصل إلى الإلزامية، والأسلوب المعتمد في التعبير عن التسبيب وصياغته ليس في منأى عن تطويره وتحديثه توخيا لفهم المتلقي ما يصدر عن القضاة من قرارات، لذلك سنحاول في هذا المبحث معرفة الأسلوب المنتهج في توظيف عبارة "حيث إن" في التسبيب والتحولات التي طالت هذا التوظيف الذي درج القضاة عليه ومبرراتها، وذلك بالتطرق إلى توظيف عبارة "حيث إن" في الأسلوب الكلاسيكي والأسلوب الحديث في المطلب الأول، وإلى التخلي التام عن توظيف "حيث إن" في قرارات النقض (النموذج الفرنسي) في المطلب الثاني.

المطلب الأول: توظيف عبارة "حيث إن" في الأسلوب الكلاسيكي والأسلوب الحديث

يخضع توظيف عبارة "حيث إن" في صياغة الأحكام بالدرجة الأولى إلى أسلوب معين، قد يكون غير مباشر ووجيز يطلق عليه الأسلوب الكلاسيكي ويطلق عليه أيضا نظام الجملة الوحيدة، وقد يكون أسلوب تختلط فيه الصياغة بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر، كما قد يكون مباشرا في كل أجزاء الحكم، وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع الموالية.

الفرع الأول: "حيث إن" في الأسلوب الكلاسيكي

الأسلوب الكلاسيكي في التسبيب، هو أسلوب وجيز غير مباشر، يعتمد القضاة لخاضع لنظام التقنين المدني، يقابله الأسلوب المطنب الذي يستدعي من القاضي التوسع في إعطاء الإيضاحات والتبريرات لفهم وجهة نظره، وهو خاضع لنظام الكومن لو وتعتبر كل من فرنسا وإنجلترا النموذج الأصلي « Archétypes » للأسلوبين، تعتمد بعض الدول النموذج الفرنسي والبعض الآخر النموذج الإنجليزي بينما ينتهج العديد من الدول أسلوب توفيق يدمج بين الأسلوبين. ومردّ الأخذ بأسلوب أو بآخر، اعتبارات تاريخية والاشترك في اللغة، غير أن موضوع هذا البحث لا يتسع للمقارنة بين هذه الأنظمة.

وعبارة "حيث إن" مطلب ضروري لصياغة الأحكام بأسلوب وجيز غير مباشر تأتي في جملة وحيدة³⁸، لضمان الإيجاز والصرامة والدقة والوضوح، يتمّ اعتماده في أحكام قضاء الموضوع (أول درجة وثاني درجة) وقرارات هيئة النقض.

وتوظيف عبارة "حيث إن"³⁹ " « Attendu que » و « Considérant que » في نظام الجملة الوحيدة موروث متعارف عليه في القضاء⁴⁰، يرجع ظهوره إلى ما قبل كتابة القواعد الإجرائية في القضاء الفرنسي⁴¹، عرفته الأحكام القضائية في الجزائر قبل الستينيات وبعدها مباشرة⁴² وكذلك الأحكام المغربية⁴³.

أولا- الجملة الوحيدة في الأحكام الصادرة عن قضاء الموضوع

يتمّ صياغة الحكم الصادر عن قضاء الموضوع في جملة وحيدة، ويتضمّن بغض النظر عن الديباجة التي تكون منعزلة، الأسباب والمنطوق، هذا ما يعني أن في الحكم ثلاثة أجزاء.

وتجدر الإشارة إلى أن "الأسباب والمنطوق" هي تسمية من الناحية الإجرائية، ومن الناحية المنطقية هي "أسباب الحكم والحكم"، بينما من ناحية القواعد اللغوية تندمج الجزئيتين في جملة وحيدة تتضمن اقتراحات متتالية⁴⁴، وهذه الاقتراحات هي الحيثيات أي الأسباب.

فالجملة الوحيدة تأتي مركبة، تستهلّ بمبتدأ متمثل في "المحكمة"، تليها أسباب الحكم في فقرات تبدأ كل فقرة بعبارة "حيث إن" «Attendu que» كرابط بينها⁴⁵.

«المحكمة،

حيث إن....؛

حيث إن....؛

حيث إن....؛

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة....» .

والأسباب في نظام الجملة الوحيدة هي الأسباب بمفهومها الواسع، تستهلّ "حيث إن" كل فقراتها بما فيها الوقائع الثابتة إلى غاية منطوق الحكم.

تأتي الوقائع الثابتة كخطوة برهانية يلعب فيها القاضي دور الراوي يسرد وينقل الأحداث نقلاً أميناً، وهي غير مستقلة بذاتها، كونها تتصل بعرض موضوع النزاع من ادعاءات ووسائل الأطراف ودفاعهم من خلال الرابط "حيث إن"، وأي تغيير في الترتيب يعتبر مخالفاً لتسلسل الأحداث والمنطق نفسه⁴⁶.

يليه المناقشة التي أطلق عليها روح الدعوى، وهي الأسباب بمفهومها الضيق تدلّ على الجزء المهم للحكم فيه الردّ على كل الطلبات والأوجه الماثرة⁴⁷، وهي الأسباب المنتجة في الحكم والأسباب القانونية كرد يبرر الحكم الذي انتهى إليه القاضي أيّ التسبيب.

وتكرار استخدام عبارة "حيث إن" بصورة مطردة متوقف على تعدّد الأسباب⁴⁸، فطول الجملة وقصرها خاضع للأسباب التي يقف عندها القاضي في حكمه، وإن كان تكرار العبارة يثقل الحكم إلا أنها

تساعد القاضي على تحرير أحكامه وفق منهجية لغوية منظّمة، وبذلك فهي تخدم هذا الأسلوب الذي يتلاءم والاستدلال القياسي، فيه التركيز على ما هو جوهري وعلى ما يبرر الرد على الطلبات، وهو بالنسبة للمتلقّي تعبير عن الصرامة والإقناع بالحل المتوصل إليه⁴⁹.

إن الجملة الوحيدة هي خلاصة منطقية لمقدمات سابقة، متينة تبين مدى تماسك الأسباب⁵⁰، وتبرز قيمة عبارة "حيث إن" في الممارسة القضائية التي جعلت من العبارة رمز ولها وظيفة البناء المنطقي تخدم التقنية والدقّة وتسمح بعرض منتظم وواضح ووجيز يؤدي إلى المنطوق، وتوجّه المتلقّي نحو نتيجة واحدة صحيحة.

ثانياً- الجملة الوحيدة في القرارات الصادرة عن هيئة النقض

إن نظام الجملة الوحيدة معتمد أيضاً كما سبق الذكر من قبل هيئة النقض وهي محكمة قانون

صرف لا تنتظر في الوقائع، وإنما يشار إلى أنه قد تم الإطلاع عليها، فتأتي مختصرة في بضعة أسطر، ويذكر في التسبيب مضمون أوجه النقض التي يثيرها الطاعن والرد عليها ويتبعها المنطوق مباشرة⁵¹. والبناء الفكري للقرارات يكون بالإشارة إلى النص القانوني المعتمد للنقض يليه ذكر المبدأ القانوني، ثم ما قضى به الحكم أو القرار المطعون فيه والأسباب المعتمد عليها ثم المناقشة والانتقادات وأسباب النقض اعتماداً على تسلسل منطقي من مقدمة كبرى (النص القانوني والمبدأ) ومقدمة صغرى المتمثلة فيما قضى به القرار المطعون فيه وأسبابه ثم النتيجة⁵².

الفرع الثاني: "حيث إن" في الأسلوب الحديث

على خلاف الأسلوب الكلاسيكي للتسبيب، فإن توظيف عبارة "حيث إن" في الأسلوب الحديث يقتصر على الجزئية المتعلقة بتسبيب الحكم دون تلك الخاصة بالوقائع الثابتة، وهو منتشر بشكل كبير في الوسط القضائي⁵³.

أولاً-دواعي تحديث أسلوب التسبيب

إن توظيف عبارة "حيث إن" «Attendu que» كما تبيّن تشديد الارتباط بالأسلوب الكلاسيكي الخاضع لنظام الجملة الوحيدة، غير أنه لاقى العديد من الانتقادات، فإعتبر رمزا لقضاء تجاوزه الزمن لا يساير تطور الأفكار ويكتنفه الغموض بمفردات قديمة يستعصي على المتقاضين أول المعنيين فهمه، وإن كان لا يمكن إنكار فضله.

وجدير بالذكر أن لغة القضاء مصنّفة "ج2" في المدونة الدولية وهو مستوى جد عالي يدل على التحكم والقدرة على الفهم لكل ما هو مقروء ومسموع دون أدنى عناء، كما يدلّ على التمكن من إعادة بناء الوقائع وتبريرات مختلف المصادر المكتوبة والشفوية وتلخيصها بشكل متناغم، ويكون التعبير في هذا المستوى دقيق يعطي المعنى الحقيقي⁵⁴.

غير أن الدراسات بيّنت أن نسبة الأشخاص الذين بإمكانهم فهم القرارات القضائية جد ضعيفة⁵⁵، وعليه فإن توضيحها مطلب ضروري ولكن ليس لدرجة التبسيط الذي يفقرها⁵⁶.

وبما أن اللغة القانونية هي لغة تقنية بطبيعتها فهي لا تستدعي المزيد من التعقيد، والجملة الوحيدة بأسلوبها غير المباشر يصعب أكثر من فهم الأحكام والقرارات⁵⁷.

ترجع بوادر التحديث في أسلوب صياغة وعرض الأحكام إلى قرارين صادرين عن محكمة الاستئناف بباريس سنة 1968 يخلو فيها الجزء التمهيدي المتعلق بسرد الوقائع من عبارة «Attendu que» على اعتبار أن وجودها غير مبرر في هذا الجزء من الحكم⁵⁸، أيد التجربة الفقه المنادي بالتغيير وفي مقدّمهم Adolphe TOUFFAIT و⁵⁹ Louis MALLET اللذين نشر مقالاً بهذا الصدد تحت عنوان "موت الحثيثات" «La mort des attendus»⁶⁰ بينما البعض الآخر من الفقه كان متخوفاً من الانتقال إلى أسلوب يجهلونه.

ولتحديث الأسلوب صدرت تعليمة من حافظ الأختام عام 1977 تؤيد مقترحات لجنة تحديث الخطاب القضائي للمحاكم والمجالس القضائية المتعلقة بعرض الأحكام، متمثلة في التخلي الجزئي عن عبارة 'حيث إن' وإلغاء الصيغ التي تجاوزها الزمن مع تحديث المفردات. وجدير بالذكر أن اعتماد الأسلوب الحديث في عرض الأحكام وصياغتها ليس مفروضا على القاضي بل له مطلق الحرية في اعتماد الأسلوب الذي يراه مناسبا⁶¹.

ثانيا- التوظيف الجزئي لـ"حيث إن"

على خلاف نظام الجملة الوحيدة فإن الأسلوب الحديث في صياغة وعرض الحكم هو أسلوب مختلط⁶²، مباشر دون توظيف عبارة "حيث إن" في عرض الوقائع الثابتة للحكم التي لها كيان مستقل عن أسباب الحكم بمفهومها الضيق (التسبيب).

هذه الطريقة ذات أسلوب سردي في الأول تتسم بالحيادية دون تحليل، وتتحول بعد المناقشة إلى تعريفية وبيانية تعبر عن فكر القاضي⁶³، فتأتي الأسباب بمفهومها الضيق متتالية تسبقها دائما عبارة "حيث إن"، فالوقائع مخصصة للبناء وجزئية التسبيب مهياة للتبرير والبيان، لذا تستخدم في هذه الجزئية من الحكم عبارة "حيث إن" «Attendu que».

وفي القضايا المعقدة يقسم التسبيب إلى عدة أجزاء معنونة (مثلا في المسؤولية، في التعويض...) مع إمكانية الترقيم أخذًا في الاعتبار خصوصية كل قضية تجنبًا للخلط واللبس الذي قد يقع فيه المتقاضي، ودون المساس بالقواعد المعتادة في التحرير ولاسيما الإيجاز إذ يقتصر الأمر على التقليل من اعتماد عبارة "حيث إن" «Attendu que» ضمانا لوضوح الحكم.

عرف هذا الأسلوب انتشارا واسعا في القضاء⁶⁴، لفعاليته في توضيح الحكم وبذلك يسهل على المتلقي التفرقة بين الجزئية المتعلقة بعرض الوقائع وادعاءات الأطراف وتلك المتعلقة بالمنطق القضائي، واستيعاب النتيجة المتوصل إليها في حل النزاع⁶⁵، وهو الأسلوب المعتمد في القضاء الجزائري على غرار الدول الآخذة به منها المغرب على سبيل المثال⁶⁶.

وعلى خلاف القضاء الفرنسي فإن هذا الأسلوب يطبق على كافة مستويات التقاضي في القضاء الجزائري، وبغض النظر عن الديباجة، فإن أحكام أول وثاني درجة مقسمة ومعنونة: الوقائع والإجراءات أولا، التسبيب ثانيا تحت عنوان وعليه، منطوق الحكم ثالثا تحت عنوان ولهذه الأسباب، مع توظيف عبارة "حيث إن" في الجزئية من الحكم المتعلقة بالتسبيب، ونفس القول ينطبق على قرارات النقض للمحكمة العليا، والتي تتضمن الديباجة، الوقائع والإجراءات تحت عنوان "المحكمة العليا"، أوجه الطعن والرد عليها الدالة على أسباب القرار تحت عنوان "وعليه فإن المحكمة العليا"، والمنطوق تحت عنوان "لهذه الأسباب"، وتوظف هي الأخرى عبارة "حيث إن" في التسبيب.

غير أن توظيف عبارة "حيث إن" في بداية الفقرات ليس بالحصري كما هو في القضاء الفرنسي وإنما يتم استخدام أيضا لفظ "حيث" منفرد دون أن يكون موصولا بـ"إن" كالقول: "حيث خلاصة النزاع"،

"حيث يستخلص"، "حيث في مثل هذه الحالة"، "حيث يتعين"، "حيث تبين"، "حيث متى كان"، "وحيث بالإضافة"، "ومن حيث ومتى كان"، كما قد يكون لفظ حيث متصل بإن وبحرف عطف أو بحرف جر في ذات الوقت كالقول: "وحيث وإن"، "ومن حيث أنه".

الفرع الثالث: رأي الفقه العربي حول توظيف عبارة "حيث إن"

سيق وأن تبين في هذا البحث أن عبارة 'حيث إن' مستلهمة من القضاء الفرنسي وتبين أيضا أنها تخدم بشكل كبير الحكم الذي يصاغ في جملة وحيدة بأسلوبها غير المباشر كرابط بين الفقرات المتتالية، غير أنه رغم أن القضاء العربي يعتمد حاليا أسلوب غير مباشر في صياغة أحكامه غير أنه أبقى على توظيف العبارة. بينما تناول البعض من الفقه العربي مسألة توظيفها وتوظيف لفظ "حيث" الذي تتحدر منه العبارة في التسبيب ولكن ليس على نطاق واسع، وهو يرى استخدامها لغة هو استخدام غير صائب كما أن توظيفها يجعل من الأحكام غامضة غير مفهومة.

وفيما يلي النقد الموجه لهذا التوظيف:

يرى البعض أن الصواب هو اعتماد عبارة "ولما" كالقول: "ولما ثبتت براءة المدعى عليه بشهادة العدول ولم يأت المدعي (الكسر) ببينة تثبت دعواه، ثم يعطف ما شاء بعد ذلك على هذا النمط، ثم يقول حكمنا ببراءته بعد انتهاء تعليل الحكم"⁶⁷، ووجه المنع هو أن "حيث" (ظرف) ولم يحفظ استعمالها عند العرب للتعليل⁶⁸.

بينما يدعو البعض إلى عدم المغالاة في استخدام الظرف وتجنب العبارات التي من طول استعمالها دون تحرر لمعناها الدقيق أصبحت توظف في مواطن غير سليمة، ما قد ينتج عنه الخلط أو الخطأ، كعبارة "ومن حيث الشكل"، "ومن حيث المضمون"⁶⁹.

ويرى البعض الآخر أن اعتماد "حيث إن" ولفظ "حيث" في التسبيب يجعل من الأحكام غامضة غير مفهومة، ويقترح استبدالها بأربع كلمات متمثلة في: "لما" و"تندرج تحت" و"لأن" و"حكمت المحكمة".

فتأتي "لما" في الحكم بدلا من "حيث": وهنا الأمر يتعلق بالواقع المتنازع عليه؛

وتأتي "تندرج تحت" كمفهوم متعلق بالنص القانوني؛

وتأتي "لأن" لذكر القاعدة القانونية المعتمدة؛

وتأتي "حكمت المحكمة" للدلالة على منطوق الحكم.

وبذلك يكون لكل كلمة معناها ومكانها الصائب في ورقة الحكم، وهو ما يضمن التسلسل والترابط المنطقي واللغوي السليم، ويضمن للمتلقي فهمه، كما أن هذه الطريقة توفر الكثير من الجهد والوقت⁷⁰.

وبالعوض يقترح اعتماد حيثية مركزة وشاملة، مع استخدام أدوات الربط تجنباً للأحكام التي ترد حيثياتها مبتورة لا يستخدم فيها أدوات الربط⁷¹.

المطلب الثاني: التخلي التام عن توظيف "حيث إن" في قرارات النقض (النموذج الفرنسي)

القضاء العالي الفرنسي (محكمة النقض، مجلس الدولة، المجلس الدستوري) على خلاف قضاة الموضوع بقي محافظاً على الأسلوب الكلاسيكي إلى وقت متأخر، فمحكمة النقض أعلنت عن انتهاج أسلوب جديد لصياغة وعرض قراراتها في 2019⁷².

الفرع الأول: دواعي التخلي التام عن عبارة "حيث إن"

الهدف الأساسي المتوخى من الإصلاحات التي قامت بها محكمة النقض الفرنسية⁷³ هو جعل خطاباتها مفهومة من المتلقي، فكثيراً ما يصعب فهمها خارج القضاء العالي بل قد لا يفهمها إلا القضاة الذين حضروا المداولات⁷⁴، والهدف أيضاً من الإصلاحات هو استقرار الاجتهاد وتعزيز للتوقعية⁷⁵. فإزاء صعوبة فهم المتقاضين للقرارات الصادرة بشأنهم وإزاء انتقادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان CourEDH وإصرارها على المطالبة بقرارات مفهومة، وكذلك التأثير باجتهاد هذه الأخيرة وباجتهاد محكمة العدل للاتحاد الأوروبي⁷⁶ CJUE وبالإصلاحات التي عرفها القضاء المقارن في الدول الأوروبية ولاسيما ألمانيا وبلجيكا⁷⁷ وسويسرا وإسبانيا وإيطاليا، انتهجت محكمة النقض الفرنسية طريق الإصلاحات الذي يفرض نفسه لضمان فهم قراراتها وحتى لا تكون في معزل عن تطورات أساليب القضاء الأجنبي، وذلك بوضع نموذج موحد لأسلوب جديد "مباشر" في عرض القرارات وصياغتها موجه للمتلقي « Auditoire »⁷⁸ على المستوى الداخلي وأيضاً على المستوى الخارجي في إطار الحوار مع القضاء الأجنبي بالخصوص الأوروبي « l'universalité ».

الفرع الثاني: عناصر التجديد

يتضمن الأسلوب الجديد اعتماد معايير جديدة في التسبيب بشكل عام والاستفاضة في تسبيب القرارات ذات الأهمية بشكل خاص.

أولاً- اعتماد معايير جديدة في التسبيب

تتلخص المعايير التي أخذت بها محكمة النقض الفرنسية فيما يأتي:

1- نموذج موحد لبناء القرار

ما يميز الأسلوب الجديد هو اعتماد دليل يتضمن نموذجاً موحداً⁷⁹ يبين كيفية تحرير وصياغة القرارات والشكل الذي يجب أن تكون عليه:

أ- اعتماد الأسلوب المباشر في تحرير القرار مع ترقيم الفقرات.

ب- خلو القرارات كلية من عبارة "حيث إن" « Attendu que ».

ج- اعتماد خطة موحدة تحقيقاً للتناسق في بنية القرارات الصادرة عن مختلف التشكيلات، فيأتي القرار مجزأً إلى ثلاثة أجزاء معنونة:

- الوقائع والإجراءات، - دراسة الوجه أو أوجه الطعن بمناقشة القرار المطعون فيه والرد على الوجه أو أوجه الطعن، - منطوق القرار⁸⁰.

2- الاستفاضة في تسبيب القرارات الهامة

تعتمد محكمة النقض الاستفاضة في تسبيب قراراتها بدلا من الإيجاز إذا تعلّق الأمر ولاسيما بتغيير الاجتهاد، تقديم الحلول الجديدة وأيضا توحيد الاجتهاد، وهو ما أطلقت عليه «Motivation»⁸¹ enriche، وتعتمد في ذلك على :

- أ- منهجية تفسير النصوص التي تأخذ بها محكمة النقض.
 - ب- ذكر الحلول التي نوقشت بجدية وتم استبعادها.
 - ج- ذكر السوابق القضائية التي تتوضّح من خلالها التطورات الحاصلة في الاجتهاد.
 - د- الأخذ في الاعتبار الدراسات المتعلقة بالآثار المترتبة حين يكون لها دور هام في اختيار الحل⁸².
- وجدير بالذكر أن التجديد في الأسلوب لا يمس بتقنية النقض ويبقى الاستدلال القياسي هو بناء المنطق القضائي⁸³.

وجدير بالذكر أيضا أن فكرة الانتقال إلى أسلوب يخلو تماما من « Attendu que » لاقت الكثير من المقاومة⁸⁴، على أساس أن أسلوب الجملة الوحيدة مع توظيف عبارة "حيث إن" هو الأنسب في الاستدلال القياسي، وإن كانت العبارة تصعب على المتلقي فهم القرار، فإن الأسلوب المباشر لا يخلو هو الآخر من العيوب، إذ بالإضافة إلى أنه يفقد النوعية الموجودة في الجملة الوحيدة، فإن القاضي قد يجد نفسه في غياب عبارة « Attendus que » يعطي توضيحات وتفاصيل في الواقع لا جدوى منها، وبالتالي سيكون شكل القرار مغايرا لما هو عليه في الجملة الوحيدة ولكن سيكون هو الآخر غير مفهوم. وبالنسبة لطلب الوضوح في القضايا الأكثر تعقيدا والتخوف من خطر الإنعزال والإنفراد بأسلوب لا يواكب تطورات الأساليب المعتمدة في عرض القرارات الأوروبية سيغلّب حتما التغيير، غير أنه لا يوجد ما يثبت بأن الوضوح يكمن في الاستفاضة⁸⁵، كما أنّه من الوارد أن يلجأ القضاة إلى مناهج وطرق مختلفة في تحرير قراراتهم.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث خلصنا إلى أن عبارة "حيث إن" التي توظّف في تسبيب الأحكام والقرارات القضائية العربية مستلهمة من لغة القضاء الفرنسي الذي يوظف عبارة « Attendu que » في تسبيب أحكامه وقراراته، تستهلّ بها فقرات الحكم أو القرار.

وعبارة 'حيث إن' ليست بقاعة قانونية يلتزم بها القضاة في صياغة أحكامهم وقراراتهم، وإنما جرى القضاء على توظيفها ولاسيما في نظام الجملة الوحيدة الذي يعتمد أسلوب غير مباشر يتطلب الإيجاز والدقة والصرامة والوضوح، وهو ما يتماشى مع القياس الاستدلالي.

غير أن عدم مواكبة هذا الأسلوب للتطور الفكر يجعل من الأحكام والقرارات غير مفهومة، لذا تمّ بالانتقال إلى أساليب مغايرة في الصياغة والعرض فيأتي الحكم أو القرار خالياً بشكل جزئي أو كلي من عبارة "حيث إن"، لتمكين المتقاضى بشكل خاص والمتلقي بشكل عام فهم ما يصدر عن القضاء من أحكام وقرارات.

المقترحات

إزاء انتقادات الفقه العربي الموجهة لقضائه بخصوص توظيف "حيث" و "حيث إن" في التسبيب، الذي يرى فيها هو الآخر على غرار القضاء والفقه الفرنسي أنها تعيق الفهم، فمن الأهمية بمكان أن يلتفت القضاء إليها ويأخذها في الاعتبار.

فلغة القضاء تستدعي الكثير من الدقة والوضوح، وتقضي استعمال الكلمات والمصطلحات في مواضعها الحقيقية، وصياغة الأحكام والقرارات يفترض أن تكون بأسلوب يفهمه المتقاضين الذين تتفاوت مستوياتهم، وهو ما سيقال حتماً من الطعون، ولذلك فإن العناية بالصياغة مطلوبة، والمقترح بهذا الصدد:

- الحرص على وجود لجان متخصصة دائمة مكونة من أعضاء يشهد لهم بكفاءاتهم العالية وتمكنهم من اللغة نحواً وصرفاً وإصلاحاً لتحديث وضبط التعبير القضائي، تهتم بصياغة الأحكام وبالمفردات والمصطلحات القضائية.
- الإكثار من الملتقيات التي يكون موضوعها صياغة تسبيب الأحكام القضائية.
- تشجيع البحث العلمي الذي يهتم بصياغة الأحكام القضائية.

الهوامش

- 1- لقد تم الاعتماد في هذا البحث كلمة 'عبارة' بدلا من 'مصطلح' ، لأن 'حيث إن' ليست بمصطلح قانوني وإنما تعتمد من قبل القضاء كإصطلاح أي عرف خاص متفق عليه في تسبيب الأحكام، لذلك يطلق عليها حيثية الحكم و حيثيات الحكم في الجمع .
- 2- وبعض العرب يفتحه ومنهم من يرى أن الأصل هو "حوث" وقلبت الواو إلى ياء طلب الخفة. أنظر: شوان محي الدين، حيثية القضائية (دراسة تحليلية تطبيقية لأصول صياغة الأحكام المدنية وتسبيبها)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص، 78-80. <https://www.almaany.com>
- 3- سورة الحجر، الآية 65. سورة، البقرة آية 150.
- 4- سورة الأعراف، الآية 182.
- 5- سورة البقرة، الآية 149.
- 6- سعد أحمد بيومي، لغة الحكم القضائي (دراسة تركيبية دلالية)، منتدى سور الأزيكية، القاهرة، 2008، ص 146-147.
- 7- شوان محي الدين، مرجع سابق، ص 78.
- 8- سعد أحمد بيومي، مرجع سابق، ص 149-150.
- 9- Laurence CHAUIS, *Analyse de connecteurs dans le discours judiciaire*, CuadernosFilologiaFrancesa , Vol.16, 2004, 135-154, p151.
- 10- Marta SOBIESZEWSKA, *Connecteurs argumentatifs : attendu que... dans les motifs de la décision de justice*, UniwersytetMarii Curie-Skłodowskiej, p119.
- 11- Anna DOLATA ZAROD, *Le Rôle des Connecteurs Argumentatifs dans le Discours Juridictionnel*, "RocznikiHumanistyczne" (T. 66, z. 8 (2018), s. 133-145), doi 10.18290/rh.2018.66.8-9.
- 12- <https://www.almaany.com>
- 13- استعمال النحت من حيث صائغ عند العلماء، ذكر هذا النحت نصير الدين الطوسي: ومن ذلك قوله حيثية.
- 14- شوان محي الدين، مرجع سابق، ص 79 و 80.
- 15- Marta SOBIESZEWSKA, *Connecteurs argumentatifs : attendu que... dans les motifs de la décision de justice*, UniwersytetMarii Curie-Skłodowskiej , p118.
- 16- شوان محي الدين، مرجع سابق، ص 80.
- 17- أحكام صادرة عن محكمة عابدين بالقاهرة تعود لـ 1894 و 1897، يشيع فيها استعمال "حيث".
- 18- أنظر: عبد العزيز عبد الله بن عبد العزيز الحمّاد، تسبيب الأحكام القضائية بالقواعد الفقهية (دراسة تأصيلية تطبيقية على بعض المحاكم التجارية)، مجلة قضاء، العدد 31، أبريل 2023، ص 460. عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، دار ابن فرحون، المملكة العربية السعودية، دون ذكر السنة، www.alukan.net.
- ويقابل مصطلح باللغة الفرنسية motivation ينحدر من الفعل يسبب motiver، جذوره لاتينية من-movere التحريك - mettre en mouvement - واستعمل لفظ يسبب motiver لأول مرة بفرنسا في القرن الثامن عشر

كاصطلاح لغوي ومدلول قانوني للدلالة على تضمين الحكم الأسباب motifs التي أدت إليه. أنظر: عزمي عبد الفتاح، تسبيب الأحكام وأعمال القضاة (في المواد المدنية والإدارية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1983، ص 15.

Camille JULIA guillermet, La motivation des décisions de justice, « la vertu pédagogique de la justice » L'Harmattan, 2006/

19- عزمي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 15.

20- عبد العزيز عبد الله بن عبد العزيز الحمّاد، مرجع سابق، ص 461.

21- زودة عمر، الإجراءات المدنية والإدارية (في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء)، ENCYCLOPEDIA، الطبعة الثانية، 2015، ص 608.

22- أنظر: فايز محمد حسين، دور المنطق القانوني في تكوين القانون وتطبيقه، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 369. شوان محي الدين، مرجع سابق، ص 82.

23- محمود السيد عمر التحيوي، تسبيب الحكم القضائي (دراسة تطبيقية)، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2011، الإسكندرية، ص 17.

24- نجيمي جمال، الطعن بالنقض (في المواد الجزائية والمدنية في القانون الجزائري)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2015-2016، ص 389.

25- حسين فريجة، المنهجية في تسبيب الأحكام القضائية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 33، جوان، 2010 ص (265-280)، ص 269.

26- المادة من 149 من الدستور البلجيكي، المادة 120 من الدستور الإسباني، المادة 121 من الدستور الهولندي المادة 111 من الدستور الإيطالي المادة 125 من الدستور المغربي.

27- المادة 455 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي، المادة 176 من قانون المرافعات المصري، المادة 50 من قانون المسطرة المدنية المغربي، المادة 206 من قانون المحاكمات المدنية السوري، المادة 159 من قانون المرافعات المدنية العراقي، المادة 115 من قانون الإجراءات المدنية الكويتي، المادة 174 من قانون المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني، المادة 273 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي. الأساس القانوني للتسبيب في القضاء الجزائري هو المادة 169 من الدستور، المادة 11.

28- من مدونات أخلاقيات مهنة القضاة الملزمة للتسبيب، مداولة تتضمن مدونة أخلاقيات مهنة القضاة، ج ر ج، العدد 17، لسنة 2007، مدونة أخلاقيات مهنة القضاة الفرنسية، دليل القضاة بلجيكا، 2012، مدونة أخلاقيات مهنة القضاة لمدغشقر، قانون أخلاقيات القضاة ليوركينا فاسو.

29- إسماعيل إبراهيم البدوي، الحكم القضائي في الدعوى الإدارية، دارا الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 190 وما بعدها. نبيل إسماعيل عمر، تسبيب الأحكام القضائية في قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016، ص 6.

30-Yves DONZALLAZ, la technique de rédaction des jugements au regard des finalités de la motivation, ACCPUF, Bulletin N° 13 ? avril, 2019, p80.

- 31-** تتمثل هذه الضمانات في: مبدأ استقلال القضاء، مبدأ علانية الجلسات القضائية، مبدأ المساواة بين الخصوم، مبدأ تسبيب الأحكام القضائية، حق الطعن.
- 32-** أنظر في أهمية التسبيب أيضا إلى: أحمد أبو الوفا، نظرية الأحكام في قانون المرافعات، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 181 و 182. يوسف محمد لمصاروة، تسبيب الأحكام وفقا لأصول المحاكمات المدنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2010، عمان-الأردن، ص 26-28. عزمي عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها. محمد أمين الخرشنة، تسبيب الأحكام الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، البعة الأولى، عمان-الأردن، ص 67-70. الكعبي هادي حسين وعبد العلي نوري علي فيصل، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2 المجلد 6، جامعة بابل كلية القانون، 2014، ص ص 150-156.
- 33-** زودة عمر، مرجع سابق، ص ص 610-612.
- 34-** عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، تسبيب الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 112 و 113.
- 35-** سامي منصور، عيوب الصياغة القضائية، الجامعة اللبنانية، متوفر على الموقع <http://77.42.251.205/researchesView.aspx?opt&RuID=46&TYPE=PRINT>
- 36-** أشرف توفيق سيف الدين، أصول اللغة القضائية، ص 72.
- 37-** أنظر: فايز محمد حسين، مرجع سابق، ص 149، أحمد بناني، لغة الاختصاص ودور علم المصطلح في مقاربتها، مجلة الآداب واللغات، العدد 1، مجلد 8، تاريخ النشر 2020، ص 24، مزوزي ياسين، أخلاقيات مهنة القضاة، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 108.
- 38-** La phrase unique dans le jugement français classique est comme suit:
« le tribunal après en avoir délibéré ;
Attendu que... ;
Attendu que ...; que... ;
Par ces motifs ...;
Déclare ...;
Condamne ...;
Rejette ...;
et condamne... »
le jugement classique se divise en trois parties : l'entête appelé chapeau, les motifs au sens large et le dispositif.
Voir, François-Michel Schroeder, le nouveau style judiciaire, méthodes du droit, DALLOZ, 1978, pp11-12.
- 39-** Attendu: Nom donné aux alinéas de la partie d'une décision de justice contenant l'exposé factuel de l'affaire، les phases de la procédure et la motivation du juge. Chacun commence par les mots : « Attendu que... ». Cette partie précède l'énoncé du dispositif.
Considérant : Synonyme d'attendu. Utilisé notamment dans la rédaction des arrêts ou décisions de certaines cours d'appel, du Conseil d'État, du Tribunal des conflits et du Conseil constitutionnel. Voir lexique des termes juridiques, Dalloz, 21e édition, 2014. P 19 et p 237.

Voir aussi: <https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/considerants.php>

40-«Héritage du passé, la présentation classique du jugement a vieilli. À vrai dire, on a fait d'elle et en particulier de l'emploi des « attendus » l'emblème d'une justice anachronique, cultivant l'archaïsme et un esthétisme suranné, se complaisant même dans l'obscurité, ou du moins dans un ésotérisme propre à maintenir à l'égard du justiciable la distance qui sépare la profane de l'initié».

François-Michel SCHOEDER, « Le nouveau style judiciaire », bulletin de bibliothèques de France (BBF), 1979, n°3, p27.

41- "Attendu que... est un archaïsme qui n'est pratiquement jamais employé dans la langue parlée ni dans la langue écrite (même soignée). Il se remarque « saillie » d'autant plus qu'il a perdu tout contact sémantique avec le verbe « attendre » (il fait remonter au latin *attendere*, « prêter attention à »). Il possède de ce fait un caractère particulier de rareté et de solennité".Voire Marta Sobieszewska, *Connecteurs argumentatifs : attendu que ...dans les motifs de la décision de justice*. (En ligne) <https://journals.indexcopernicus.com/api/file/viewByFileId/1255845.pdf>

42- النظام القضائي الفرنسي هو الذي كان مطبق في الجزائر قبل سنة 1962، وأيضاً في السنوات التي تلتها بموجب القانون رقم 62-157، حيث استمرت الجهات القضائية في اعتماد نفس القواعد والاختصاصات التي كانت عليها سابقاً.

43- أنظر: المعهد العالي للقضاء، صناعة الأحكام، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية والدراسات، عدد 10، مكتبة دار السلام، الرباط، ص 58. سعد أحمد بيومي، مرجع سابق، 2008، ص 101.

44- Marta SOBIESZEWSKA, *Connecteurs argumentatifs : Attendu que ...dans les motifs de la décision de justice*, pp 118-119. <https://journals.indexcopernicus.com/>

45- محكمة النقض الفرنسية والمحاكم المدنية والجزائية تستعمل عبارة حيث إن *Attendu que* بينما مجلس الدولة والقضاء الإداري يستعمل *Considérant que*، وهي تؤدي نفس المعنى في الإصطلاح القضائي.

46- المعهد العالي للقضاء، مرجع سابق، ص 98.

47- François-Michel SCHRODER, « Le nouveau style judiciaire », *Bulletin des bibliothèques de France*(BBF), 1979, n°3, p15. En ligne : <https://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1979-03-0151-028> ISSN 1292-8399

48-<https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/attendu-que.php>

49- Conseil d'Etat, *Groupe de travail sur la rédaction des décisions de la juridiction administrative*, Rapport, Paris, Avril 2012, p 38.

50- أنظر: حسن السيد بسيوني، تقاليد ومنهجية العمل القضائي، مطابع الدار الهندسية، د ز م ن، 2010، ص 120 وما بعدها. سعد أحمد بيومي، مرجع سابق، 2008. ص 104-111.

51-نجيمي جمال، مرجع سابق، ص 394.

52-نجيمي جمال، مرجع سابق، ص 394.

53- الأسلوب الحديث معتمد في القضاء على سبيل المثال لا الحصر في القضاء الجزائري والمغربي والمصري، والفرنسي والبلجيكي.

54- <https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F34739>

55- نسبة المواطنين الذين يفهمون القرارات القضائية في فرنسا على سبيل المثال هي 5 بالمائة.

56- Soraya AMRANI MEKKI, *La motivation des décisions des cours Suprêmes Judiciaires Enjeu fondamental, entre traditions juridiques et exigences contemporaines*, p4. (En ligne) <https://www.ahjucaf.org>

57- Marina Brillé-CHAMPAUX, *La fin des « Attendu que »*, Dalloz Actu Etudiant, 12 juillet 2019. (en ligne)

<https://actu.dalloz-etudiant.fr/focus-sur/article/la-fin-des-attendu-que/h/9237e5118e0e70656b86e55b321f5796.html>

58- Touffait ADOLPHE, and Louis MALLE. "La Mort Des Attendus?" *Il Foro Italiano*, vol. 91, no. 10, 1968, p. 101/102-113/114. JSTOR, <http://www.jstor.org/stable/23157495>. Accessed 12 Oct. 2023.

59- هما من سلك القضاء الأول نائب عام بمحكمة النقض والثاني مستشار بنفس المحكمة.

60-François-Michel SCHRODER, op.cit., p27.

61-Circulaire du 31 janvier 1977 relative à la présentation des jugements , (JO du 11 février 1977)

62-Ibidem.

63-François-Michel Schroeder, op cit, p 33.

64-François-Michel Schroeder, *le nouveau style judiciaire, méthodes du droit*, Dalloz, 1978, pp11-12.

65-Circulaire du 31 janvier 1977, op cit.

66- المحكمة الابتدائية بمراكش، ملف منازعات الشغل عدد 2018/1501/2237، رقم الحكم 714، 2019/04/03.

متوفر على الموقع المحكمة الابتدائية بمراكش

<http://www.tpimarrakech.ma/ar/document/document.aspx>

67- تقويم اللسانين (ط2 المعارف) - مجلد 1-الصفحة 54-جامع الكتب الإسلامية

68- عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين، تسبيب الأحكام القضائية (الأقسام-الضوابط-والطرائق)، ملتقى تسبيب الأحكام، نشرة يومية تصدر بمناسبة تنظيم ملتقى تسبيب الأحكام، العدد الأول، السبت، 1432/6/25، جدة، ص 10.

69- عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية (تشريعاً. فقهاً. قضاءً. محاماة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2014، ص188و189.

70- خالد البابطين، تسبيب الأحكام القضائية، حلقة في الطيار محامون ومستشارون، تاريخ المقابلة 15-08-

2015. متوفر على <https://www.youtube.com/watch?v=BOdC4EmoBik>

71- المعهد العالي للقضاء، مرجع سابق، ص 154-155.

72- ونفس القول ينطبق على مجلس الدولة الذي أعلن عن تطبيق تعميم الأسلوب المباشر والتخلي عن عبارة حيث إن « Considérant que » على كافة مستويات القضاء الإداري ابتداءً من 2019.

73-الإصلاح يتعلق بالقضاء الأعلى بشكل عام: محكمة النقض والمجلس الدستوري ومجلس الدولة.

74- «Voici ce qu'un des plus hauts magistrats de notre pays s'est entendu répondre «naturellement M le procureur vous ne pouvez pas comprendre cette décision puisque

vous ne participiez pas au délibéré», p 56

Voir: Mastor Wanda. Essai sur la motivation des décisions de justice. Pour une lecture simplifiée des décisions des Cours constitutionnelles. In: *Annuaire international de justice constitutionnelle*, 15-1999, 2000. Constitution et sécurité juridique – Droit constitutionnel, droit communautaire et droit européen. pp. 35-63; doi : <https://doi.org/10.3406/aijc.2000.1541> https://www.persee.fr/doc/aijc_0995-3817_2000_num_15_1999_1541

75- Marina Brillé-Champaux *Focus sur La fin des «Attendu que»*, Dalloz Actu Etudiant, publié 12juillet 2019.

<https://actu.dalloz-etudiant.fr/focus-sur/article/la-fin-des-attendu-que/h/9237e5118e0e70656b86e55b321f5796.html>

76- Norah ELSHATTI ,*la motivation des décisions judiciaires civiles et la cour de cassation « étude de droit comparé Franco-Koweïtien »*, Thèse pour obtenir le grade de docteur , université de Strasbourg , soutenu le 28 juin 2019, P90

77- باشرت محكمة النقض البلجيكية الإصلاحات منذ 2002، وتم التخلي عن العبارة "حيث إن" والانتقال إلى الأسلوب المباشر ولكن مع الإبقاء على الأسلوب الوجيز والحرص على أن يكون الحكم مفهوم ابتداء من 2006.

78- Maison des sciences de l'homme , *Comment rédiger une décision de justice au 21e siècle ?*, Colloque 16 juin, université de bourgogne, Dijon, 2017.

79- Cour de cassation, *Guide des nouvelles règles relatives à structure et à la rédaction des arrêts (mercredi 5 juin 2019)*,

-Conseil d'Etat, *VADMECUM sur la rédaction des décisions de la juridiction administrative*, (en ligne) <https://www.conseil-etat.fr/actualites/juridiction-administrative-nouveaux-modes-de-redaction-des-decisions>.

80- القضاء الإداري أبقى على « Considérant » في بداية التسبيب ولكن بتعديلها فأصبحت « Considérant ce qui suit »

81- أعمال اللجان حول اعتماد التسبيب المستفيض مستمرة إلى 2030. أنظر :

Cour de cassation, motivation enrichie, guide de rédaction, France, septembre 2023, p 2.

Le 6 juillet 2020, a été procédé à l'installation de la commission de réflexion sur la Cour de cassation 2020-2030 qui s'inscrit dans le prolongement des travaux de réflexion déjà initiés « dans une perspective à moyen terme » : JCP G 2020, Prat. 877.

- V. not. Lettre de mission, 23 avr. 2020 en ligne sur le site internet de la Cour de cassation.

82- <https://www.courdecassation.fr/toutes-les-actualites/comprendre-une-decision-de-la-cour/mode-de-redaction-et-motivation-des>

83- Cour de cassation, *Motivation enrichie, guide de rédaction*, septembre 2023, p8. (En ligne)

<https://www.courdecassation.fr/toutes-les-actualites/comprendre-une-decision-de-la-cour/mode-de-redaction-et-motivation-des>

84- Patrick MATET, *La réforme de la rédaction des arrêts en France et la motivation enrichie*, congrès de l'AJUCAF, la motivation des décisions de la cour suprême judiciaire »dire le droit et être compris», 30juin et 1juillet 2022, palais des congrès Cotonou, p88.

85- Norah ECHATTI, op cit , p59.